المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد السادس والستين شهر (11) 2023

العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٨٥- ٢٠٢٠) م

أ/ محمد فوزي الغامدي

طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

moasel1@hotmail.com

د/ باسل ياسر بليله

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

bbalila@kau.edu.sa

المستخلص

تهدف هذه الدراسة لتقدير دالة الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية، واستعراض نظريات الاستهلاك كما وردت في أدبيات الاقتصاد الكلي لمعرفة أهم محددات الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٨٥م إلى ٢٠٢٠م. وتم في هذه الدراسة تحديد وتقدير نموذج لقياس العلاقة بين الاستهلاك العائلي وعدداً من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية. بعد جمع البيانات من المصادر الرسمية، وهي بيانات سلاسل زمنية، وبعد الاطلاع على بعض البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بالاستهلاك العائلي في بعض البلدان النامية، تم بناء نموذج قياسي يحتوي على المتغيرات المستقلة (التفسيرية) التالية: التضخم، وعدد السكان السعوديون، والادخار، ومتوسط دخل الفرد. أظهرت نتائج تقدير نموذج الدراسة على أن المتغيرات التفسيرية تفسر الجزء الأعظم من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية. أخيراً، توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام والتركيز على جمع البيانات وعرضها على الجهات المختصة لمساعدة الدارسين في الحصول على البيانات الدقيقة بسهولة، فدقة وصحة البيانات تساهم في الحصول على أفضل النتائج.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك العائلي، التضخم، عدد السكان، الادخار، متوسط دخل الفرد.

Abstract: This paper estimates family consumption function in Saudi Arabia and presents consumption theories discussed in macroeconomics literature to investigate the most important variables affecting family consumption in Saudi Arabia from 1985 to 2020. After collecting the data and consulting the relevant literature on family consumption in some developing countries, we specify and estimate a time-series econometric model to measure the relationship between family consumption and several macroeconomic and social variables in Saudi Arabia. These variables are inflation, Saudi population, saving, and average personal income. Our results show that the explanatory variables included in the model do explain most of the variation in family consumption in Saudi Arabia. Finally, we emphasize on the importance of having accurate, detailed, and publicly available data so that researchers can achieve the best results possible.

Keywords: household consumption, inflation, population, saving, average per capita income.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المستخلص	٢
Abstract	3
فهرس المحتويات	4
الفصل الأول	
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
(١- ١- ١) المقدمة	6
(١- ١- ٢) مشكلة البحث	6
(١- ١- ٣) أهمية البحث	6
(١- ١- ٤) أهداف البحث	7
(١- ١- ٥) الأسئلة الرئيسة في البحث	7
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
الأدبيات والدراسات السابقة	7
المبحث الثالث: المنهجية	
(١- ٣- ١) حدود البحث	10
(١- ٣- ٢) منهج البحث	11
(١- ٣- ٣) فرضيات البحث	11
الفصل الثاني	
المبحث الأول: مفهوم الاستهلاك	
(٢- ١- ١) مفهوم الاستهلاك	11
(٢- ١- ٢) تعريف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي	11
(٢- ١- ٣) أنواع السلع	12
المبحث الثاني: أنواع الاستهلاك	
(٢- ٢- ١) أقسام أنواع الاستهلاك	12
الفصل الثالث	
المبحث الأول: نظريات الاستهلاك	
(٣- ١- ١) فرضية الدخل المطلق	13
(٣- ١- ٢) فرضية الدخل النسبي	14
(٣- ١- ٣) فرضية الدخل الدائم	15
(٣- ١- ٤) فرضية دخل دورة الحياة	16
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الاستهلاك	
(٣- ٢- ١) العوامل المؤثرة في سلوك استهلاك الأفراد والأسر	18
المبحث الثالث: الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	
(٣- ٣- ١) الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	19
(٣- ٣- ٢) العولمة وآثارها على الاستهلاك	20

الفصل الرابع	
المبحث الأول: بناء نموذج الاستهلاك العائلي	
(٤- ١- ١) مقدمة	٢١
(٤- ١- ٢) تعريف النموذج الاقتصادي	٢١
(٤- ١- ٣) أهداف النماذج الاقتصادية	٢٢
(٤- ١- ٤) خصائص جودة النموذج	٢٢
(٤- ١- ٥) مكونات النموذج الاقتصادي	٢٢
(٤- ١- ٦) توصيف النموذج	٢٣
(٤- ١- ٧) مرحلة تحديد المتغيرات	٢٣
المبحث الثاني: تقييم نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية	
(٤- ٢- ١) مقدمة	٢٤
(٤- ٢- ٢) فحص بيانات نموذج محددات الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية	٢٤
(٤- ٢- ٣) سكون واستقرار السلسلة	٢٤
(٤- ٢- ٤) تحليل التكامل المشترك	٢٦
(٤- ٢- ٥) أسباب إجراء التكامل المشترك	٢٦
(٤- ٢- ٦) تقدير نموذج محددات الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	٢٦
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	
(٥- ١- ١) النتائج	٢٩
(٥- ١- ٢) التوصيات	٣١

الفصل الأول

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

(١- ١- ١) المقدمة:

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي، بالتالي فهو أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، ويعتبر أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، ويعرف بأنه استعمال السلع والخدمات بشكل نهائي ومباشر؛ بغرض إشباع الحاجات، والرغبات البشرية اللانهائية.

يعتبر الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية، التي تستهدفها السياسة الاقتصادية الكلية، وهو الدافع الرئيس للإنتاج، ولذلك نجد جميع دراسات سلوك المستهلك تحاول معرفة محددات الاستهلاك، وتوازن المستهلك، ويعتبر الاستهلاك مفهوماً منافساً للادخار، إذ يعتبر الأخير تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر، أي استهلاكاً مستقبلياً.

وبذلك يحتل موضوع الاستهلاك أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية؛ إذ يرتبط بالإنسان، فضلاً عن أن دراسة سلوك المستهلك تعتبر أداة مهمة تساعد المخطط على التنبؤ بحجم الطلب، وعلى رسم سياسات الدولة السعرية، والضريبية، وبخاصة فيما يتعلق بالأجور، والرواتب والإعانات، ومعالجة التضخم، ومسألة إعادة توزيع الدخول.

إن لتقدير معاملات استهلاك القطاع العائلي أهمية كبيرة في التخطيط الاقتصادي، فالقطاع العائلي يؤثر على توجيه مسار القطاعات الاقتصادية الأخرى، مؤثراً بذلك على المستوى الكلي للاقتصاد، فهذا التقدير يوضح مقدار ما يستهلك من الدخل، ومقدار ما يدّخر، بالتالي يحول إلى الاستثمار. إذاً فالاستهلاك يحفز عمليتي الإنتاج، والاستثمار من جهة، ويخلق فرصاً وظيفية تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يوفر حياة كريمة لأفراد المجتمع، وهذا ما تصبو إليه الحكومات، لذلك جاء هذا البحث لدراسة العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٢٠).

(١- ١- ٢) مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في دراسة وتقييم العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية، فالاستهلاك يعتبر المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي؛ إذ أنه المتغير الأول للطلب الكلي، والمستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

(١- ١- ٣) أهمية البحث:

تبلورت أهمية هذا البحث فيما يلي:

أولاً: أهمية الاستهلاك العائلي في كونه مكوناً رئيساً للطلب الكلي في المملكة العربية السعودية، لذلك فإن تأثيره قوي على نشاط القطاع الخاص.

ثانياً: أن الانفاق الاستهلاكي يعد أكبر مكونات الانفاق الكلي على الناتج القومي الإجمالي، ومما لا شك فيه أن معرفة حجم الاستهلاك تقود إلى معرفة وتحديد الموارد التي يجب استثمارها، وكذلك معرفة الانفاق الحكومي؛ للمحافظة على مستوى التوازن.

ثالثاً: ترجه أهمية البحث؛ لمحاولة تقدير دالة استهلاك القطاع العائلي في المملكة العربية السعودية، خلال فترة الدراسة.

(١- ١- ٤) أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

أولاً: تقدير دالة الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: التعرف على النظريات التي تفسر سلوك المستهلك في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي.

رابعاً: إفادة المؤسسات المالية والاقتصادية، سواءً في القطاع العام أو الخاص، في وضع السياسات المناسبة، لترشيد الاستهلاك العائلي.

(١- ١- ٥) الأسئلة الرئيسة في البحث:

١- ما هو مفهوم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، وماهي أنواعه؟

٢- ما هي نظريات الاستهلاك، والعوامل المؤثرة فيه؟

٣- كيف يكون بناء نموذج الاستهلاك العائلي، وماهي طرق تقييمه؟

المبحث الثاني

الأدبيات والدراسات السابقة

في هذا الجزء من البحث سيتم مراجعة بعض الدراسات السابقة، المتعلقة بالاستهلاك العائلي في بعض الدول، ومن خلال نتائجها يمكن الحصول على نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية.

قام بن ناجي صدام في ٢٠١٥ م بدراسة عنوانها "محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة من ١٩٨٠ -٢٠١٢". هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم تعاريف مختصرة للاستهلاك، ومعرفة النظريات المفسرة له، والمؤثرات الرئيسة على الاستهلاك العائلي في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز النمط الاستهلاكي الخاص بالمستهلك الجزائري. قام الباحث باستخدام اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر)؛ لأن هذا الاختبار أكثر اختبارات جذر الوحدة استخداما، وأدقها نتائجاً؛ لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية، ومن خلال الاختبار، وجد أن جميع سلاسل بيانات المتغيرات غير مستقرة عبر الزمن عند مستواها، وتستقر بيانات المتغيرات عند الدرجة الثانية، وفي حال غياب الاستقرار عن بيانات المتغيرات، فان ذلك يؤدي إلى نتائج مضلله من خلال ما يعرف باسم الانحدار الزائف، ومن المؤشرات الاحصائية التي تدل على ان الانحدار زائف هو أن معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة يكون مرتفع دون مبرر، بالإضافة إلى أن معامل التحديد يكون اكبر من قيمة (داربن-واتسون)، ولهذا استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج وقام الباحث باستعمال اختبار التكامل المشترك وذلك لتقدير العلاقة في الأمد الطويل، واختبار السببية(جرانجر)؛ لمعرفة اتجاه هذه العلاقة، ونتائج السببية أظهرت أن الاستهلاك يسبب، ويتسبب في المتغيرات محل الدراسة. من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة وجود علاقة وطيدة بين الدخل المتاح ونمط الاستهلاك، وأن الاستهلاك يتأثر بزيادة نمو السكان، وكذلك أن الدخل المتاح من أهم محددات الاستهلاك العائلي، وبينت الدراسة وجود علاقة في المدى الطويل بين الاستهلاك العائلي والعوامل المحددة له بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مثل أن زيادة الدخل المتاح تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي.

وجاء بحث هبه إسحاق علي في ٢٠١٤ بعنوان "محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة ١٩٧٢م – ٢٠١١م". وهدف البحث إلى تقدير دالة الاستهلاك العائلي في السودان والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك، بالإضافة إلى النظريات التي تفسر سلوك الاستهلاك في السودان. قامت الباحثة باختبار سكون، واستقرار السلسلة لبيانات متغيرات النموذج؛ لكي لا يكون هناك نتائج مضللة و ما يعرف باسم الانحدار الزائف، ووجدت أ نها مستقرة عند مستواها ماعدا الادخار فهو مستقر عند الدرجة الأولى، وقد تمكنت الباحثة من تقدير النموذج في صورته الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وقامت باختبار التكامل المشترك (جوهانسون)؛ وذلك لتقدير العلاقة في الأمد الطويل، واتضح أنها باتجاه واحد للتكامل المشترك، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا، بحيث تحدث سلوكا متشابها. من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة

وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك الخاص، وكذلك بين التضخم والاستهلاك الخاص، وأن السودان مجتمع استهلاكي لأنه يميل إلى المحاكاة.

في دراسة ضيف الله والآخرين في ٢٠١٨م عنوانها "دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠م – ٢٠١٦م". وهدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم الاستهلاك، وأهم العوامل المؤثرة فيه، والنظريات المفسرة له، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، تؤثر في الاستهلاك، فمن العوامل الاقتصادية: الدخل، والمستوى العام للأسعار، وتوزيع المداخيل، والثروة والبيع بالتقسيط، وسعر الفائدة، والقروض الاستهلاكية وكذلك التضخم، ومن العوامل غير الاقتصادية: العوامل الذاتية، ومنها السلوك النفسي للمستهلك، ورغباته وتوقعاته، وعوامل المحيط الاجتماعي، ومنها تأثر المستهلك بمن حوله والمحاكاة والتقليد. وقام الباحثون بالتحليل القياسي لدالة الاستهلاك العائلي في الجزائر، مستخدمين عدة نماذج في النظريات الاقتصادية للاستهلاك، كان من افضلها نموذج (تايلور) لتفسير الاستهلاك العائلي، ومن خلال تقدير هذا النموذج وجد الباحثون علاقة طردية بين الاستهلاك الحالي للعائلات والاستهلاك السابق من جهة، والدخل المتاح للفترة السابقة من جهة أخرى، وكانت نتائج اختبار المعنوية الفردية للمعالم قبول الفرضية H1عند مستوى معنوية ٥ % لكل المعالم، أي أن الاستهلاك التلقائي يؤثر على الاستهلاك الحالي، والتغير في الدخل المتاح يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي، والاستهلاك السابق لا يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي، والدخل السابق لا يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي، وكان اختبار المعنوية الكلية للمعالم قبول الفرضية H1 عند مستوى معنوية ٥ %، وهذا يدل على جودة النموذج، وكذلك معامل التحديد(R^2=0.99)، أي ان متغيرات النموذج تفسر ٩٩ % من الاستهلاك العائلي، واختبار الارتباط الذاتي (اختبارDH) احصائية نموذج تايلور 0.85 ، والتي هي أقل من احصائية التوزيع الطبيعي 1.96، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط الخطاء ،وكانت نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء لنموذج تايلور قبول الفرضية H0 عند مستوى معنوية ٥ %، وهو يعني وجود تجانس تباين للخطأ.

هدفت دراسة إلهام أحمد إبراهيم زين العابدين ٢٠٠٨م لتقدير دالة الاستهلاك في السودان؛ لمعرفة أثر الفترات السابقة، وتحديد فترة ابطاء مناسبة لسلوك المستهلك في السودان. أوضحت الدراسة أن الفترة المناسبة هي فترة سابقة واحدة، أي الاعتماد على الفترة السابقة فقط، ومن اهداف الدراسة تحديد فترة ابطاء مناسبة لدراسة دالة الاستهلاك خلال الفترة (١٩٧٠م- ٢٠٠٧م). تناولت الدراسة موضوعين:

الأول: موضوع نظري يتعلق بنماذج فترة الابطاء، والثاني: موضوع تطبيقي خاص بدالة الاستهلاك في السودان.

استندت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يمتثل في الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي، والمنهج التحليلي يتمثل في استخلاص الأدوات والأساليب الرياضية والاحصائية. وتوصل الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

١- دالة الاستهلاك في السودان تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛ لأن قيمة اختبار (Q.staistics) غير معتمدة احصائياً.

٢- الارتباط الذاتي يكون في السلاسل الزمنية، وهي الحالة التي يكون فيها عنصر الخطأ العشوائي في فترة زمنية مرتبط مع عنصر الخطأ في فترة زمنية أخرى.

٣- متغير الفترة السابقة غير مستقل عن عامل الخطأ.

٤- الاستهلاك في الفترة السابقة غير معتمد احصائياً، ويؤثر على الاستهلاك.

٥- الدخل محدد رئيس للاستهلاك.

وتناولت دراسة هالة محمد عبدالقادر هلاوي ٢٠٠٨م محددات الاستهلاك في السودان خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠٠٥) م، وهدفت الدراسة للوصول إلى أفضل نموذج مقترح يحدد العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومعرفة أهميتها، ومدى تأثيرها، وتتركز مشكلة البحث في دراسة وتقييم محددات الاستهلاك في السودان، وتمثلت فرضيات البحث في:

١- وجود علاقة طردية بين الاستهلاك وكلا من: الدخل المتاح، والاستهلاك في الفترة السابقة، وحجم السكان.

٢- أن الدخل المتاح هو الأكثر تفسيراً لنموذج الاستهلاك من المتغيرات الأخرى المضمنة في النموذج.

أظهرت النتائج أن القوة التفسيرية للنموذج 98%، وما نسبته 2% يعزى إلى محددات أخرى غير مضمنة في النموذج، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها استخدام النموذج في التنبؤ؛ بناءً على قوته التفسيرية.

وفي دراسة Keho Yaya ٢٠١٩ بعنوان "التحليل الاقتصادي القياسي لمحددات الاستهلاك الخاص في ساحل العاج"، هدفت الدراسة إلى معرفة محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في ساحل العاج، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من عام 1970 م إلى عام 2016م. يتم استخدام منهج التكامل المشتركARDL؛ لمعرفة وجود علاقة طويلة المدى بين الاستهلاك الخاص ومحدداته، ونموذج تصحيح الخطأ؛ لمعرفة الفترة قصيرة المدى. تشير النتائج إلى أن الدخل والثروة، والاستهلاك الحكومي، والتضخم وسعر الفائدة، هي المحددات للاستهلاك الخاص على المدى الطويل. علاوةً على ذلك يرتبط ارتفاع الدخل الحالي بارتفاع الاستهلاك الخاص، وهذه

العلاقة صالحة على المدى القصير والطويل، في دعم فرضية الدخل المطلق الكينزية في ساحل العاج. تكشف نتائج البحث أيضاً أن الاستهلاك الحكومي له تأثير إيجابي على استهلاك الأسرة، بينما يظهر التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي على الودائع آثاراً سلبية. أظهرت النتائج على المدى القصير أن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية هي مدفوعة في الغالب بالدخل والثروة، ووجد أن سعر الفائدة على الودائع غير ذي أهمية. ترى الدراسة أن لتخفيض ضريبة الدخل تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، وأن العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الحكومي، والاستهلاك الخاص تشير أيضاً إلى أن يستخدم الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار الفائدة والتضخم تودي الى زيادة استهلاك الأسرة، وعلى متخذي القرارات السيطرة على التضخم لتعزيز الاستهلاك الخاص، والحد من الفقر بين الأسر.

المبحث الثالث

المنهجية

(١- ٣- ١) حدود البحث:

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: في الفترة من (١٩٨٥- ٢٠١٨) م.

مصادر المعلومات: تم اعتماد الحصول على البيانات من الكتب، وبيانات البنك المركزي السعودي.

(١- ٣- ٢) منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي بإعطاء خلفية عن النظريات التي تفسر الاستهلاك، وتم أيضاً استخدام منهج الاقتصاد القياسي في تقدير المعادلات (التحليل).

(١- ٣- ٣) فرضيات البحث:

١- توجد علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد بالمملكة العربية السعودية والاستهلاك.

٢- توجد علاقة طردية بين التضخم والاستهلاك.

٣- توجد علاقة طردية بين عدد السكان والاستهلاك.

٤- توجد علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك.

الفصل الثاني

المبحث الأول

مفهوم الاستهلاك

(٢- ١- ١) مفهوم الاستهلاك:

الاستهلاك هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة، كاستهلاك المواد الغذائية والملابس، والسيارات، ويعني الاستهلاك عادةً الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين، وطبقاً لهذ المفهوم فإن الدخل الذي لا ينفق يذهب إلى الادخار ومن ثم يتم استهلاكه في المستقبل. (هبة إسحاق ٢٠١٤م).

تعريفات أخرى:

عرفه الاقتصادي الأمريكي جاردتر آكلي بقوله: الاستهلاك هو الحصول على إشباع مادي، أو نفسي، من استخدام أو ملكية السلع والخدمات الاستهلاكية، وليس مجرد شرائها فقط.

أما الاقتصادي الألماني شترا يزلر فيقول: بأن الاستهلاك هو المنفعة المتحققة عن الجهد المبذول؛ من أجل الحصول على السلع الضرورية. كما يعرف الاستهلاك بأنه استخدام السلع والخدمات؛ بغرض اشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد، أي أنه استخدام نهائي للسلع والخدمات.

(٢- ١- ٢) تعريف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:

مجموع التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات، والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع، والتي تحدد طبيعتها، واولوياتها باعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية؛ لغرض التمتع، والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى.

(٢- ١- ٣) أنواع السلع:

١- السلع الاستهلاكية: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث معدل استخدامها هي:

أولاً: سلع وحيدة الاستخدام، وهي السلع التي يستعملها المستهلك مرة واحدة فقط، كالمواد الغذائية.

ثانياً: سلع نصف معمرة، وهي السلع التي يستعملها المستهلك أكثر من مرة، ولكن لفترة قصيرة، كأدوات التنظيف.

ثالثاً: سلع معمرة، وهي التي يستعملها المستهلك عدة مرات ولفترات طويلة، كالمباني والسيارات.

٢- السلع الرأسمالية: وهي السلع المتكونة من الآلات والمعدات والانشاءات، وينفق على هذه السلع الجزء الأكبر من الانفاق الكلي، لكونها سلعاً منتجة تعود بالنفع على الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني

أنواع الاستهلاك

(٢- ٢- ١) أقسام أنواع الاستهلاك:

قسّم الاقتصاديون الاستهلاك إلى عدة أقسام، وذلك اعتماداً على عدد من المعايير منها:

أولاً: أنواع الاستهلاك من حيث الدخل:

١- الاستهلاك التلقائي: وهو الاستهلاك المستقل عن الدخل، والذي لابد للفرد من الحصول عليه وحتى ولو كان دخله يساوي صفراً، وذلك إما بالسحب من مدخراته، أو بالاقتراض.

٢- الاستهلاك المعتمد على الدخل: وهو الاستهلاك المرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد الدخل زاد استهلاك الفرد، وزادت رغبته في اشباع حاجاته بالكثير من السلع والخدمات، وهذا ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك.

ثانياً: أنواع الاستهلاك من حيث الإنتاج:

١- الاستهلاك النهائي: وهو الاستعمال النهائي والمباشر للعائلات والإدارات من السلع والخدمات، وهذا استهلاك غير منتج.

٢- الاستهلاك الوسيط: وهو استعمال المؤسسات للمواد والمنتجات والخدمات مرة أخرى، وهذا استهلاك منتج.

ثالثا: أنواع الاستهلاك من حيث عدد مرات الاستخدام:

١- الاستهلاك الفوري: وهو الاستعمال النهائي للسلع والخدمات مرة واحدة، كتناول الطعام، أو استعمال المواد الأولية.

٢- الاستهلاك التدريجي: وهو استعمال السلع والخدمات بشكل متكرر، أي افناءها بصورة تدريجية وليست فورية، كالمباني والملابس.

رابعا: أنواع الاستهلاك من حيث عدد المستهلكين:

١- الاستهلاك الفردي: وهو الاستهلاك الخاص بفرد من الأفراد بحيث لا يشاركه أحد فيه، كتناول الدواء.

٢- الاستهلاك الجماعي: وهو الاستهلاك الذي يتشارك فيه جميع أفراد المجتمع، وليس حكراً لشخص بعينه، كالحدائق العامة.

خامساً: أنواع الاستهلاك من حيث الملكية:

١- الاستهلاك الخاص: وهو حيازة الأفراد للسلع، واستخدامهم للخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، بالتالي تنتقل ملكيتها من قطاع الاعمال إلى القطاع العائلي بمقابل.

٢- الاستهلاك العام: وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية، بدون مقابل أو بأسعار رمزية.

الفصل الثالث

المبحث الأول

نظريات الاستهلاك

(٣- ١- ١) فرضية الدخل المطلق:

تم طرح هذه النظرية من قبل جون كينز، ضمن معالجته للمسائل المتعلقة بتوازن الاقتصاد، ويرى كينز أن الاستهلاك دالة في الدخل المطلق والحالي، أي:

$$C = f(Y^d)$$

حيث C تمثل الاستهلاك في الفترة الحالية، بينما Y^d تمثل الدخل المتاح، أي بعد خصم الضريبة من الدخل الشخصي، والمطلق هو الذي لا ينسب إلى متغير آخر، والحالي أي الذي يتحقق في الفترة الراهنة. وتربط علاقة موجبة بين الدخل والاستهلاك، فكلما زاد الدخل المتاح يزيد الاستهلاك، بمعنى أن استجابة الاستهلاك للتغيرات في الدخل المتاح هي استجابة موجبة.

بناءً على ما قرره كينز في القانون النفساني الأساسي، اتضح له أن الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل المتاح، غير أن الزيادة في الاستهلاك عادةً ما تكون أقل من الزيادة في الدخل.

إن من خواص دالة الاستهلاك عند كينز، والتي تأخذ الشكل $C = c_0 + c_1Y^d$، أن الميل المتوسط للاستهلاك الخاص بها يتناقص بارتفاع الدخل المتاح، بينما يبقى الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً. ويلاحظ هذا الأمر بالرجوع إلى السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية ذات الدخول المرتفعة، حيث يستهلكون نسبة قليلة من دخلهم، وذلك مقارنة بالوحدات الاقتصادية ذات الدخول المنخفضة، إذ يستهلك الفقراء النسبة الكبرى من دخلهم المتاح في المتوسط، وقد جرى استعمال دالة الدخل المطلق بصورة مكثفة في الدراسات التطبيقية للاستهلاك، إلا أن النتائج أشارت إلى عدم مقدرة الدالة على تصوير السلوك الاستهلاكي بصورة مرضية. وعلى وجه التحديد أبانت دراسات الاقتصادي سيمون كوزنتز، والتي قام فيها بفحص بيانات خاصة بالاقتصاد الأمريكي للفترة من ١٨٧٩- ١٩٣٨م، بأن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتناقص على المدى الطويل بزيادة الدخل، وإنما يبقى ثابتاً ومساوياً للميل الحدي للاستهلاك. وقد أيد جولد سميث نتائج كوزنتز، وذلك باستعمال بيانات عن الدخل الفردي بدلاً عن بيانات الدخل القومي. كما فشلت دالة الدخل المطلق في الحصول على تنبؤات يعتمد عليها عن حجم الاستهلاك المستقبلي. بالتالي فإن أي فرضية اقتصادية يتم الحكم عليها بالنجاح؛ إذا وفقط إذا تمكنت من اجتياز المعايير التطبيقية، فترتقى بذلك إلى مرتبة النظرية، وإلا سترفض جملة وتفصيلاً وتبقى فرضية يسعى الاخرون لتلافي التناقض فيها، والعمل على تطويرها. من أجل ذلك ظهرت فرضيات أخرى تفسر سلوك الاستهلاك بصورة

أفضل من دالة الدخل المطلق لكينز، وتتفق جل هذه الفرضيات مع فرضية الدخل المطلق في أن متغير الدخل هو المتغير الأهم الذي يتحكم في مستوى الاستهلاك، غير أنها تفترق عنها في طبيعة متغير الدخل الذي يستخدم كمحدد للاستهلاك.

(٣- ١- ٢) فرضية الدخل النسبي:

تم طرح هذه الفرضية؛ لتفسير سلوك الاستهلاك من قبل الاقتصادي جيمس دوزنبري، وذلك في معرض دراسات مكثفة صدرت في العام ١٩٤٩م، عن الادخار في الاقتصاد الأمريكي، كما تناولها بالتحليل فرانكو مودقيلياني.

ويقول دوزنبري أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعياً، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فيزداد الاستهلاك إذا جاور الفرد أو الأسر عائلات غنية، وينخفض الاستهلاك إذا تواجدوا في محيط فقير مقتر.

وفي أي فترة زمنية، فإن استهلاك الفرد لا يتحقق بالدخل المطلق الذي يحصل عليه فحسب، بل أيضاً بما أسماه دوزنبري بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي يتواجد فيه المستهلك. أما عبر الزمن فإن الأفراد والأسر يسعون جاهدين؛ للحفاظ على مستوى المعيشة ونمطها الذي تحقق لهم في السابق وتعودوا عليه، ويتأثر هذا المستوى زمنياً بما يسمى بدخل القمة، وهو أعلى مستوى من الدخل حققه الفرد أو الأسر في الماضي.

وفي سنوات الركود الاقتصادي يستهلك الأفراد جزءاً كبيراً من دخلهم؛ للتعويض عن أثر انخفاض الدخل، ويسعون جاهدين للاحتفاظ بمستويات استهلاكهم كما كانت عليه سابقاً، وعليه فإن الاستهلاك يعتمد على نسبة الدخل الذ يُحصل عليه حالياً إلى أعلى دخل تم الحصول عليه سابقاً.

طبقاً لهذه الافتراضات فإن هنالك مجموعة من المبادئ التي يمكن استخلاصها من طبيعة دالة الاستهلاك، وخصائصها المتمثلة في الميلين الحدي، والمتوسط منها:

١- أن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد موجباً بالدخل النسبي، حيث يزداد الاستهلاك بزيادة الدخل النسبي، ويتناقص بتناقصه.

٢- يكون الميل المتوسط للاستهلاك، والميل الحدي للاستهلاك ثابتين في المدى الطويل، ويتساويان طالما كان الدخل الحقيقي مساوياً لدخل القمة.

٣- أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك؛ إذا قل الدخل الحالي عن دخل القمة.

تعتبر دالة الاستهلاك التابعة لهذه الفرضية حصيلة اندماج دالتين، إحداهما للمدى القصير، والأخرى للمدى الطويل. فالدالة غير نسبية في المدى القصير، وتشابه في هذا الأمر الدالة الكينزية للدخل المطلق، بينما تصبح نسبية الشكل على المدى الطويل وتشابه في هذا الأمر الدالة التي أشارت إليها الدراسات التطبيقية لكوزنتز وصحبه.

(٣- ١- ٣) فرضية الدخل الدائم:

تم طرح هذه الفرضية من قبل ميلتون فريدمان، وذلك في عام ١٩٥٧م، وتشترك هذه الفرضية مع فرضية دورة الحياة، والتي سيتم طرحها لاحقاً، في اعتمادها على الأسس الجزئية التي وضعها فيشر من أن الأفراد، والأسر يرغبون في تعظيم المنفعة التي يجنونها من الاستهلاك، في ظل الإمكانات التي تحدهم عبر الزمن، والمعرّفة بثروتهم؛ مما يدفعهم لمحاولة الاحتفاظ بمستوى مستقر من الاستهلاك. غير أنها تفترق عن فرضية دورة الحياة في طبيعة متغير الدخل المستخدم كمؤثر على الاستهلاك، حيث يرى فريدمان بأن الاستهلاك الخاص بالأفراد والأسر أمر يتحدد بما أسماه **الدخل الدائم**، وتبنى فرضية فريدمان على أسس معينة منها: أن الاستهلاك دالة نسبية للدخل الدائم، وأن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ويتساوى مع الميل الحدي للاستهلاك في كل الفترات. كما أن الميل الحدي للاستهلاك بالمدى الطويل يفوق رصيفه الخاص بالمدى القصير.

يقسم فريدمان الدخل الحالي إلى قسمين، الدخل الدائم Y^p، والدخل الطارئ Y^T أي أن:

$$Y = Y^P + Y^T$$

١- الدخل الدائم: ذلك القسم من الدخل الحالي، الذي يتصف بالاستمرارية، والاستقرار، وهو مُكوِن متوقع، كالراتب والعلاوة الشهرية. وينظر فريدمان إلى الدخل الدائم على أنه أقصى قدر يمكن للمستهلك أن يقوم باستهلاكه، بينما يحتفظ بثروته ثابتة لا تتغير، أي أنه العائد من الثروة والذي يتكون من:

$$Y^P = r\,W$$

حيث r معدل العائد من الثروة.

٢- الدخل الطارئ: هو المكوِن غير المتوقع من الدخل الحالي، والذي لا يتصف بالاستمرارية والاستقرار، كالمكافأة التشجيعية، والتي قد يحصل عليها الفرد اليوم، وليس من الضرورة أن يحصل عليها مستقبلاً. ويمكن لمكون الدخل أن يكون موجباً، ويمكن أن يكون سالباً.

كذلك قسم فريدمان الاستهلاك إلى قسمين، استهلاك دائم C^P، واستهلاك طارئ C^T، وذلك اعتماداً على المعايير المطبقة في تقسم الدخل الحالي، وعليه فإن الاستهلاك الحالي يكون:

$$C = C^P + C^T$$

وطبقاً للدخل الدائم فإن الاستهلاك الدائم لن يتأثر بالتغيرات العابرة في الدخل، بل يشكل دالة نسبية للدخل الدائم يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$C^P = f\,(Y^P)$$

$$= c\,Y^P$$

حيث c هي الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك الدائم من الدخل الدائم.

ويرى فريدمان أن الدخل والاستهلاك الطارئين قد يتخذان قيماً موجبة، أو سالبة، غير أنهما يتجهان في المتوسط إلى الصفر. كما أنه من وجهة النظر الاقتصادية، فإن تأثير الدخل الطارئ على الاستهلاك الطارئ، ومن ثم على الاستهلاك الحالي يبقى ضعيفاً، ويمكن تجاهله لتصبح دالة استهلاك فريدمان كالتالي:

$$C = c\,Y^{P}$$

وفيها يتضح أن الاستهلاك الحالي لا يعتمد على الدخل الحالي كما قال كينز، بل يعتمد على الدخل الدائم، وعليه يتجه الاستهلاك نحو الاستقرار في مساره، كما يلاحظ ثبات الميل المتوسط للاستهلاك، وتساويه بالميل الحدي للاستهلاك.

غير أن دالة الاستهلاك عند فريدمان لا زالت تعاني من إشكالية، لابد من تجاوزها إذا أريد استخدامها في الدراسات التطبيقية للاستهلاك، وتتلخص هذه الإشكالية في أن الدخل متغير لا يمكن ملاحظته، ولا تتوفر عنه إحصائيات فعلية، بالتالي لا يمكن استخدامه في الدراسات التطبيقية للاستهلاك.

(٣- ١- ٤) فرضية دخل دورة الحياة:

تم طرح هذه الفرضية من قبل مودقيلياني، وآخرون، حيث تم بناءها على القواعد والأسس التي أسسها فيشر، كما تشابه ما استخدمه فريدمان من تحليل.

وقد افترض مودقيلياني وبرومبرج، أن الأفراد والأسر يخططون لمستوى معين من الاستهلاك، بحيث تتعاظم المنفعة الإجمالية المتحصل عليها طيلة حياتهم، ومرة أخرى يمكن استخلاص بسيطة مشابهه لتلك التي حصل عليها فريدمان، ومفادها بأن الاستهلاك يشكل نسبة من الثروة أي:

$$C = \beta\,W$$

حيث β تمثل النسبة المخصصة من الثروة للاستهلاك، وتعتمد على مجموعة من العوامل منها: سعر الفائدة، وأذواق المستهلكين. وتفيد الدالة أعلاه بأن الاستهلاك الحالي يشكل نسبة ثابتة من إجمالي الموارد المتحصل عليها خلال فترة الحياة، والتي يعبر عنها متغير الثروة W.

وتشترك هذه الفرضية مع فرضية فريدمان كذلك في أن الأفراد يرغبون في الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك قدر الإمكان، غير أنها تضيف أن الأفراد يحاولون تثبيت مستوى استهلاكهم طيلة حياتهم، والاتجاه به نحو الاستقرار.

تستند هذه الفرضية على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد خلال فترة حياتهم يتوقف على الإمكانات المتاحة لديهم، والمقاسة بالقيود المفروضة على ميزانياتهم، خلال دورة حياتهم، أي **قيد ميزانية دورة الحياة**. ولا يتمثل القيد بالدخل فقط، وإنما بما لدى الأفراد من ثروة، وبالدخول المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من العمل، ومن جراء توظيف واستثمار تلك الثروة، وعليه فإن قرارات

الدخل تتعلق بالدخل المتحصل عليه طيلة فترة حياة الفرد. ويشتمل عنصر الدخل تبعاً لهذه الفرضية على الدخل الجاري، والدخل المتوقع، ويعرف الدخل المتوقع بأنه العائد على الثروة، ويشمل الدخل المتوقع الحصول عليه نظير العمل المستقبل، وما يحصل عليه من دخل نظير ما يحوزه من ممتلكات، إضافة إلى العائد من الاستثمارات المالية من أسهم، وسندات وخلافه. وعليه فإن الأحداث الحاصلة في الأسواق المالية، سيترتب عليها تأثير معين على الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالفرد، وعليه تصبح دالة الاستهلاك الخاصة بهذه الفرضية كالتالي:

$$C= f (W)$$

$$= f (Y, Y^e)$$

حيث Y^e الدخل المتوقع.

وتستخدم الأصول التي يحوزها الفرد كمقياس لأحد مكونات الثروة، وللعائد المتحقق من ورائها، لتصبح الدالة السابقة كما يلي:

$$C = f (Y, A)$$

حيث A الأصول التي يمتلكها الفرد.

وتفترض هذه النظرية أن الفرد يبدأ حياته العملية بدخل منخفض، لكنه يرتفع مع تقدمه في السن، حتى يصل إلى سن التقاعد، فيعود دخله للانخفاض والتلاشي، وثم يحاول أن يوزع إنفاقه الاستهلاكي على فترة حياته المرتقبة، بحيث يتفادى أثر التقلبات في دخله.

في بداية الأمر يكون الدخل منخفضاً، بحيث لا يغطي الاستهلاك، فيعمد المرء للاقتراض، ومع تقدم السن يزداد الدخل بنسبة أكبر من زيادة الاستهلاك، ويشرع المرء في بناء مدخرات يراكم بها أصوله المادية والمالية، فتتعاظم ثروته، ثم ينخفض دخله عند بلوغه سن التقاعد، غير أن استهلاكه يستمر على نمطه المعتاد، مما يضطره للسحب من مدخراته المتراكمة سابقاً، واستعمال العوائد على ثروته لتمويل المستوى المطلوب من الاستهلاك، وأخيراً يستنزف المرء إمكاناته ويتوقف عن الاستهلاك عند الممات.

يفترض مودقيلياني في فرضيته، أن المستهلك يحاول الإنفاق على الاستهلاك بنفس النسبة من ثروته، وذلك بغض النظر عن مستوى الدخل الحالي الذي يحصل عليه، ويبقى الغرض من وراء ذلك الأمر هو تفادي التقلبات التي قد تحدث في الاستهلاك، ويتطابق استهلاك الفرد خلال دورة حياته المتبقية مع دخله المتحصل عليه، خلال سنوات العمل أي أن:

$$D.C = R.Y$$

حيث يعبر الجانب الأيسر عن استهلاك الفرد طيلة حياته، كمضروب الاستهلاك C في العمر حتى الممات، بينما يعبر الجانب الأيمن عن دخل دورة الحياة، كمضروب الدخل السنوي Y في عدد سنوات العمل R. وبصورة عامة فإن فرضية دورة الحياة تخفض من الميل الحدي للاستهلاك، ومن ثم المضاعف، وتعمل بالتالي على عزل الاقتصاد عن المؤثرات التي تؤدي

إلى تقلباته مثل تغيرات الاستثمار، السياسات المالية، صافي الصادرات وغيرها، وفي هذا الأمر تشترك فرضية دخل دورة الحياة مع فرضية الدخل الدائم.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في الاستهلاك

(٣- ٢- ١) من العوامل التي تتحكم في سلوك استهلاك الأفراد والأسر ما يلي:

١- عوامل ديموغرافية واجتماعية:

ومنها العمر، والتعليم، والمهنة، وهيكل تكوين الأسرة من حيث عدد الأفراد، وتوزيعهم العمري، أكانوا صغاراً أم كباراً، والنوعي أكانوا ذكوراً أم إناثاً.

٢- الثروة:

وقد يضمّن هذا المتغير بصورة منفصلة في دالة دخل دورة الحياة، وتبقى المشكلة المتعلقة بكيفية قياس متغير الثروة، لذلك غالباً ما تستخدم الأصول وبصفة خاصة الأرصدة السائلة- وهي أحد مكونات الثروة- في دالة الاستهلاك لتقوم مقام الثروة؛ وذلك لسهولة الحصول على بيانات إحصائية بشأنها نسبياً، وتصبح دالة دخل دورة الحياة المعدلة هي:

$$C = a.Y + b.Y^{e} + c.A_{-1}$$

وتشير c حينها لاستجابة الاستهلاك للتغيرات التي تطرأ في أصول الثروة، المكونة من الأرصدة المتراكمة من السابق A_{-1}.

٣- الأذواق، والأعراف والعادات والتقاليد:

وعادة ما تكيف هذه المجموعة من المؤثرات نظرة الناس للإسراف والتقتير، وتؤثر بالتالي على مستوى الاستهلاك في أي مجتمع من المجتمعات.

٤- سعر الفائدة:

تتضارب نظرة الاقتصاديين حول طبيعة تأثير سعر الفائدة على مستوى الاستهلاك، حيث يرى البعض أن لها تأثيراً سالباً؛ بحكم أن زيادة سعر الفائدة ستؤدي إلى تنشيط الادخار على حساب الاستهلاك، كما أنها ستثني الناس عن اللجوء للاقتراض، وعن استخدام البيع بالتقسيط في تمويل

الاستهلاك. ويؤدي هذا الأمر إلى طريقين للتأثير على الادخار في البلاد: الأول عبر سياسة نقدية تقشفية ترفع من سعر الفائدة، والثاني عبر سياسة مالية متساهلة تخفض الضرائب على الدخل، وخاصة الجزء المتحصل عليه من الفوائد الاستثمارية.

بالمقابل يرى البعض الاخر أن سعر الفائدة يؤثر تأثيراً موجباً على الاستهلاك؛ بحكم أن زيادة سعر الفائدة سيترتب عليها زيادة العوائد من المدخرات المستثمرة، فينصرف الناس عن المزيد من الادخار؛ بغرض تأمين المستقبل؛ بحجة أنهم قد نالوا المستوى المطلوب من المدخرات التي كانوا يطمحون إلى تحقيقها؛ لضمان تحقق ذلك الامر، ويتحول الناس إلى الاستهلاك فيرتفع مستواه كنتيجة للزيادة التي طرأت على سعر الفائدة.

٥- التضخم:

التضخم يؤثر على الاستهلاك، حيث توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والتضخم.

٦- عدد السكان:

مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني الزيادة في الاستهلاك، فالبعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عمل الزيادة السكانية، بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيره.

٧- الدخل المتاح:

يتأثر الاستهلاك بالدخل المتاح، ويلعب دوراً هاماً في الاستهلاك، ويمكن تعريف الدخل المتاح أنه: الدخل الذي يمكن التصرف فيه بعد اسقاط الضرائب، بمعنى أنه الدخل الذي يستلمه الأفراد والأسر من المشروعات، أو المؤسسات، مضافاً إليه التحويلات من الحكومة، مطروحاً منه الضرائب المدفوعة مباشرةً إلى الحكومة.

٨- الضرائب:

تؤثر الضرائب على الاستهلاك ومن ثم على الادخار، حيث تعتبر ادخار حكومي؛ إذ أن زيادتها تؤدي الي زيادة الأسعار، مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، وزيادة الادخار، والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

٩- الادخار:

الادخار يؤثر على الاستهلاك، فهو يزيد في سن الشباب، ويصل إلى القمة في منتصف العمر، وبعدها يأخذ في النقصان في سن الشيخوخة.

المبحث الثالث

الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

(٣- ٣- ١) الاستهلاك في المملكة العربية السعودية:

المحاكاة (التقليد) من الظواهر التي يمكن مشاهدتها في الدول النامية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، وهذا ما تحدث عنه العالم الاقتصادي ديزنبري، ومالها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى آثارها السلبية على الادخار الوطني، إذ تقبل بعض الأسر ذات الدخل المتوسط، أو فوق المتوسط على شراء السلع الكمالية، أو شبه الكمالية؛ تأثراً بالوسط الاجتماعي

وحباً في التباهي، تقليداً لما تفعله الأسر ذات الدخل المرتفع، وفي هذه الحالة لا يرتفع الادخار الوطني في حالة زيادة الدخل القومي، على النحو الذي بينه كينز، لذلك فإن السياسة التي تتطلع للحصول على أموال إنتاجية لابد أن تنادي بسياسة رشيدة للاستهلاك.

وينبغي الإشارة إلى تأثر الاستهلاك في المملكة العربية السعودية كغيرها من البلاد بعدد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية. فمن العوامل الاقتصادية عامل الدخل، حيث له علاقة إيجابية وقوية في التأثير على الاستهلاك العائلي، فكلما زاد دخل الفرد وأجره في الساعة كلما زاد إنفاقه على السلع والخدمات، ونتيجة لارتفاع دخل الفرد السنوي مكّن ذلك من تحول المملكة العربية السعودية إلى مجتمع استهلاكي. ومن السياسات الاقتصادية أيضاً الضرائب، والإنفاق الحكومي، وعرض النقود من حيث تأثيرها على أسعار السلع الاستهلاكية. كما لعب الإعلان والتسويق أيضا دورا هاما في نشر النزعة الاستهلاكية؛ نتيجة لوجود الفضائيات، ووسائل التواصل الاجتماعي، وسوق التجارة المفتوحة. بالإضافة إلى العوامل العالمية، والسياسات الاقتصادية، ساهمت العوامل الاجتماعية في انتشار النزعة الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية، حيث أصبح النساء مؤثرات في قرارات الشراء العائلية، التي تجعلهن مجموعة مستهدفة جذابة للمعلنين، كما أن للعوامل الديموغرافي أهمية كبيرة، وتأثيراً أكثر على أنماط الاستهلاك في المملكة العربية السعودية، إذ أن أغلب المجتمع من فئة الشباب.

ويتميز المجتمع السعودي بترابطه الأسري الشديد، فالأغلب يعيش في شكل عائلة. كما يتميز بالكرم وهذا ما أوصى به ديننا الحنيف، فكما جاء في الحديث عن النبي صلوات الله وسلامه عليه: (....، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه)، إضافة إلى أن ذلك يعتبر من مظاهر العروبة، والصفات النبيلة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في بعض المناسبات، مثل قدوم شهر رمضان المبارك، والأعياد إذ يتوقع الأفراد الزيارات المتبادلة بين الأهل والأقارب. وعلى العموم فإن البلدان النامية تسعى للحد من الاستهلاك الكمالي، وتحاول إيجاد

البدائل المحلية للسلع المستوردة، وتشجع الادخار بالتخطيط الاجتماعي الاقتصادي، وذلك باعتماد سياسات مالية واجتماعية.

(٣- ٣- ٢) العولمة وآثارها على الاستهلاك:

العولمة هي ظاهرة عالميّة تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم العولمة في الربط بين القطاعات المحليّة والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال، وتُعرَّف العولمة بأنّها عملية تطبقها المنظمات، والشركات، والمؤسسات بهدف تحقيق نفوذ دوليّة، أو توسيع عملها ليتحول من محليّ إلى عالميّ.

الاثار الإيجابية للعولمة:

١- نشر السلع والتكنولوجيا، والمهارات، في جميع الأسواق وترسيخ النزعة نحو الأفضل.

٢- توفير السلع والخدمات، وجودة السلع المنتجة.

٣- الاندفاع القوي نحو الاستهلاك؛ وذلك لانتشار وسائل الدعاية والاعلان.

سلبيات العولمة:

١- تغير شكل وطبيعة التنمية.

٢- ارتباط النزعة الاستهلاكية بإشباع الحاجات الكمالية؛ تقليداً وتفاخراً.

٣- التلوث الغذائي، حيث يتمثل في التلوث الكيميائي، واستخدام الأسمدة الكيميائية.

الفصل الرابع

المبحث الأول

بناء نموذج الاستهلاك العائلي

(٤- ١- ١) مقدمة:

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي، كذلك في دراسة البدائل الاقتصادية، والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، سواءً كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير.

وقد أصبح استخدامها من أساسيات البحث في الآونة الأخيرة، وتستخدم في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع لعدة أسباب منها:

أولاً: أن النماذج القياسية أصبحت من أدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي، مما يساعد ذلك في التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية، ومدى ارتباط بعضها ببعض، ويساعد أيضاً على معرفة تأثير كل منها على الاخر، واستخلاص النتائج التي يتعذر على المنطق العادي ادراكها بسهولة.

ثانياً: ظهور الحاسبات الالكترونية، وحدوث التطور فيها، مما أتاح استخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل المعقدة بسهولة، إلى جانب الثقة في الحسابات عند الحل.

(٤- ١- ٢) تعريف النموذج الاقتصادي:

يعرّف النموذج الاقتصادي بأنه: مجموعة من العلاقات التي تصاغ بصيغ رياضية؛ لتوضيح سلوكيات أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويعد النموذج القياسي أداة رئيسة في حقل الاقتصاد الرياضي، فهو صورة مبسطة للواقع الاقتصادي، ويكمن الغرض من إعداده في أنه يسهل توصيف العلاقة أو العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بصورة خالية من التعقيدات والتفاصيل، ولكنها ممثلة للواقع أفضل ما يمكن.

أما النماذج القياسية فهي نماذج احتمالية، لا تفترض وجود علاقة تامة بين المتغيرات، وهذا موافق للمنطق والنظرية الاقتصادية، فالطلب على سلعة مثلاً لا يتأثر فقط بسعرها، فهناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وغير الاقتصادية التي تؤثر على هذا الطلب، لذلك أخذ في الاعتبار إدخال المتغير العشوائي أو ما يسمى بحد الخطأ؛ للتعبير عن أثر المتغيرات التي لم تتضمنها العلاقة لاعتبارات تدعو إلى ذلك.

(٤- ١- ٣) أهداف النماذج الاقتصادية:

يمكن إيجاز أهداف النماذج الاقتصادية بما يلي:

١- تستخدم النماذج الاقتصادية كأدوات في عملية التنبؤ، حيث تستخدم التقديرات الرقمية لثوابت العلاقات الاقتصادية بدلالة قيم المتغيرات المستقلة؛ للتنبؤ بالقيم المستقبلية للحجوم الاقتصادية.

٢- تستخدم النماذج الاقتصادية في تقييم سياسة اقتصادية قائمة أو مقترحة، فالنماذج الاقتصادية تجهزنا بتقديرات رقمية لثوابت العلاقات الاقتصادية، والتي تستخدم في تقييم سياسية اقتصادية قائمة أو مقترحة، واتخاذ القرارات حولها.

٣- تستخدم النماذج الاقتصادية عملية تحليل الهيكل الاقتصادي، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة.

(٤- ١- ٤) خصائص جودة النموذج:

١- القدرة على التفسير.

٢- القدرة على التنبؤ.

٣- دقة تقديرات المعالم.

٤- المطابقة للنظرية الاقتصادية، أي وصف النظرية الاقتصادية بشكل صحيح.

٥- خاصية البساطة.

(٤- ١- ٥) مكونات النموذج الاقتصادي:

يعتمد النموذج الاقتصادي على منطوق النظرية الاقتصادية، معبراً عنها بالعلاقات الاقتصادية، وتسمى العلاقة بالدالة Function، كأن يقال مثلاً أن الاستهلاك C دالة في الدخل Y، أي

$C = F(Y)$، فهذه تسمى علاقة دالية، وعندما نعبر عن هذه الدالة رياضياً بشكل معادلة رياضية Equation، فمنطوق النظرية أعلاه يكون $C = b_0 + b_1 Y$ وذلك بافتراض خطية النموذج، فهذه المعادلة تتكون من C وهو المتغير التابع Dependent Variable، و Y المتغير المستقل Independent Variable، أما b_0 فهو يمثل الحد الثابت Constant term أو المقطع الطولي، وb_1 يسمى معامل الانحدار Coefficient أو الميل، وهو عبارة عن مقدار التغير الحاصل في المتغير التابع، نتيجة للتغير الحاصل في المتغير المستقل بوحدة واحدة، وفي هذه المعادلة يقصد به الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity Of Consume. العلاقة الدالية تشير إلى أن المتغير التابع يعتمد على المتغيرات المستقلة، وإشارة المساواة لا تعني التساوي، فالرمز f يعني أن العلاقة دالية، وتدل على أن أي تغير في المتغيرات المستقلة تؤدي إلى تغيرات في المتغير التابع، وتكتب هذه العلاقة بصورة معادلة خطية، وقد يحتوي النموذج على معادلة واحدة فيسمى Simple Equation Model نموذج المعادلة المنفردة، أو يحتوي على عدة معادلات كنموذج توازن السوق، بالتالي يسمى بالنموذج الآني، أو نموذج المعادلات الآنية Simultaneous Equations Model، ومعادلات النموذج الآني يطلق عليها بالمعادلات الهيكلية.

(٤- ١- ٦) توصيف النموذج:

التوصيف هو: التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي، في صورة معادلة أو مجموعة معادلات، وهو ما يعرف ببناء النموذج، وفي هذه المرحلة يتم تحديد متغيرات النموذج، حيث يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات المتضمنة في النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة، من

خلال عدة مصادر، كأن تؤخذ المعلومات من مصادر رسمية، أو من المعلومات الموجودة في دراسات قياسية سابقة.

(٤- ١- ٧) مرحلة تحديد المتغيرات:

في هذه المرحلة يتم تحديد المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع، ويختلف حجم النموذج الاقتصادي من دراسة لأخرى، ويعتمد ذلك على الهدف المنشود من هذا النموذج أو هذه الدراسة، ويصعب أيضاً حصر جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع، بالتالي يجب على الباحث أن يختار المتغيرات التي يعتقد أن الأكثر أهمية، والأوضح تأثيراً على الظاهرة محل الدراسة، أما بقية المتغيرات الأقل أهمية فتأخذ بالاعتبار متمثلة في قيمة الثابت، أو عن طريق ادخال متغير عشوائي.

بحسب التقسيمات العلمية، يتم تقسيم متغيرات نموذج الاقتصاد القياسي إلى:

١- متغيرات داخلية: وهي المتغيرات التي تحدد اختلافاتها عن طريق النموذج الاقتصادي قيد البحث.

٢- متغيرات محددة مسبقاً: وهي متغيرات تتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج، وتنقسم إلى قسمين:

أ- متغيرات خارجية.

ب- متغيرات خارجية مبطئة زمنياً: وهي التي تنتمي لفترة زمنية سابقة.

المتغيرات العشوائية:

هي المتغيرات التي تنتج قيمتها بفعل عوامل عشوائية، بالتالي يحكمها قانون احتمالي، أي أن المتغير العشوائي عبارة عن حد الخطأ، والذي يمثل كل المتغيرات التي تؤثر على النموذج ويصعب أخذها، وسيشار إليه في المعادلات بالرمز u .

المتغيرات الداخلية والخارجية لنموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية:

أولاً: المتغيرات الداخلية وهي:

حصة الفرد من الاستهلاك ppc.

ثانياً: المتغيرات الخارجية وهي:

متوسط دخل الفرد Y.

التضخم inf.

حصة الفرد من الاستهلاك متباطئة بفترة واحدة.

عدد السكان في المملكة العربية السعودية SP.

الادخار.

المبحث الثاني

تقييم نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية

(٤- ٢- ١) مقدمة:

لتقدير دالة الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية، والعوامل المؤثرة فيها، تم جمع بيانات سلسلة زمنية للفترة من ١٩٨٥م إلى ٢٠٢٠م، ولقد تم تعريف المتغيرات كالاتي:

المغير التابع	حصة الفرد من الاستهلاك
المتغير المستقل	عدد السكان السعوديون
المتغير المستقل	التضخم
المتغير المستقل	متوسط دخل الفرد
المتغير المستقل	حصة الفرد من الاستهلاك متباطئة بفترة واحدة
المتغير المستقل	الادخار

(٤- ٢- ٢) فحص بيانات نموذج محددات الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية:

عادةً ما تشتمل أغلب العلاقات الاقتصادية على متغيرات تفسيرية، ترتبط بمتغيرات تابعة، من خلال معلمات مجهولة يتم تقديرها في ظل التحليل الأولي للبيانات، في حالة بيانات السلاسل الزمنية، لذلك فإن التحليل الأولي للبيانات يشتمل على:

١- اختبار سكون واستقرار السلسلة.

٢- تحليل التكامل المشترك.

(٤- ٢- ٣) سكون واستقرار السلسلة:

السلسلة الزمنية هي مجموعة المشاهدات التي تتولد على التوالي عبر الزمن، وتتميز السلاسل الزمنية في أن بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، وأن المشاهدات المتتالية تكون غير مستقلة، وتعتمد على بعضها البعض، مما يساعد في التوصل إلى تنبؤات موثوق بها.

على المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار السكون في السلسلة ومن أهمها:

١- الرسم التاريخي للسلسلة.

٢- اختبار جذور الوحدة.

٣- اختبار ديكي فولر.

٤- اختبار فيليب بيرون.

طرق التخلص من عدم الاستقرار:

للتخلص من مشكلة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية يتم استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التالية:

١- استخدام طريقة الفروق للسلسلة، حيث يتم عمل الفروق من الرتبة الأولى، أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسلة مستقرة.

٢- استخدام الأسلوب الرياضي؛ لإزالة الاتجاه العام، عن طريق التحويل اللوغاريتمي أو الأسي، وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الاتجاه العام غير الخطي.

٣- من الممكن إضافة متغير الزمن إلى التحليل متعدد العوامل؛ لإزالة الاتجاه العام، أو إضافة متغير وهمي موسمي؛ لإزالة الأثر الموسمي.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار استقرار (سكون) السلسلة لمتغيرات نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية:

المتغيرات	مستوى معنوية 5%	إحصائية الاختبار	مستوى استقرار المتغير
متوسط الدخل	-1.951000	-4.741171	مستقرة في الفرق الأول
عدد السكان السعوديون	-2.951125	-4.667512	مستقرة في الفرق الاول
التضخم	-1.951000	-2.078793	مستقرة في مستواها
حصة الفرد من الاستهلاك	-3.544284	-1.794003	مستقرة في مستواها
الادخار	-5.235201	-1.951000	مستقرة في الفرق الأول

المصدر: نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews12.

إن بيانات السلسلة لمتوسط دخل الفرد، وعدد السكان السعوديون مستقرة عند الفرق الأول، بينما التضخم، حصة الفرد من الاستهلاك مستقر عند المستوى.

(٤- ٢- ٤) تحليل التكامل المشترك:

يعني التكامل إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستواها، ويعرف بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحدها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمها ثابتة عبر الزمن، وهذا قد يعني أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أخذت كلٌ منها على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وهناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، ومن أهمها:

١- اختبار انجل- جرانجر.

٢- اختبار التكامل لداربن واتسون.

٣- اختبار التكامل لجوهانسون- جويللز.

٤- اختبار ARDL.

(٤- ٢- ٥) أسباب اجراء التكامل المشترك:

١- يستخدم اختبار التكامل المشترك؛ لاختبار وجود علاقة توازنية مسلم بها في النظرية الاقتصادية.

٢- إمكانية فقد خواص الأجل الطويل بين المتغيرات الاقتصادية، والتي يمكن مطابقتها في حالة استخدام طريقة الفروق للسلسلة.

٣- السلسلة الزمنية غير الساكنة لا ينتج عنها بالضرورة انحداراً زائفاً.

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية ما يلي:

أجري اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)؛ لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمد الطويل، فهو مناسب للمتغيرات المستقلة عند فروق مختلفة، واتضح من النتائج كما في الملحق (٥)، وجود متجه واحد للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة، إذ كانت قيمة (F-STATISTIC=3.881263)، والتي تجاوزت الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً، بحيث تحدث سلوكاً متشابهاً.

(٤- ٢- ٦) تقدير نموذج محددات الاستهلاك في المملكة العربية السعودية:

يوجد ثلاثة أنواع من طرق تقدير النماذج وهي:

١- طريقة المربعات الصغرى العادية.

٢- طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين في النماذج الآنية.

٣- طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.

بعد التقدير الأولي للبيانات، والتأكد من استقرار السلسلة، قام الباحثان بتقدير الدالة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS؛ للوصول إلى النموذج القياسي لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية، خلال فترة الدراسة.

يبين الجدول التالي نتائج تقدير النموذج في صورته اللوغاريتمية، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما في الملحق رقم (٨) ما يلي:

معالم العينة المضمنة في المعادلة	قيم المعالم	قيم T	Prob
C_0	-10.54954	-3.972565	0.0009
lInf	0.000707	0.103189	0.9190
lPy	0.509294	4.386234	0.0004
lPs	0.177512	1.693546	0.1076
lPPC (-1)	0.603919	7.496022	0.0000
Ls	-0.178957	-3.400146	0.0032

المصدر: نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews12.

النموذج المقدر للدالة:

$$lppc = C_0 + C1linf + C2lpy + C_3lps + C_4\ lS + C_5lPPC\ (-1) + u$$

تقييم نتائج النموذج المقدر للدالة اللورغاريتمية:

أولا: المعيار الاقتصادي:

١- إشارة معلمة الثابت موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

٢- إشارة معامل الدخل موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك لوجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك.

٣- إشارة معامل عدد السكان موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، لوجود علاقة طردية بين عدد السكان والاستهلاك.

٤- إشارة معامل التضخم موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، والتي تنص على وجود علاقة طردية بين التضخم والاستهلاك.

٥- إشارة معامل الادخار سالبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك.

المعيار الإحصائي:

وفقاً للمعيار الاحصائي، يلاحظ معنوية معلمة الدخل، وحصة الفرد من الاستهلاك المتباطئة بفترة واحدة، والادخار، ومعلمة الثابت عند مستوى معنوية 5%، إلا أن معلمة عدد السكان والتضخم غير معنوية، كما اتضح من نتائج التقدير في الجدول أعلاه.

قيمة F والتي تساوي (F=789.8627) تدل على أن النموذج معنوي ككل، أما بالنسبة ل R^2 والتي تساوي (R^2 = 0.995)، وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة 99.5%، أما النسبة المتبقية فترجع إلى أثر متغيرات لم يتضمنها النموذج، أما قيمة اختبار داربن واتسون والتي تساوي (D.W = 2.383151)، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي، وفيما يلي سنقوم بحذف متغير التضخم؛ لتأثيره على النموذج.

يبين الجدول التالي نتائج تقدير النموذج في صورته اللوغاريتمية، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما في الملحق رقم (٩) ما يلي:

معالم العينة المضمنة في المعادلة	قيم المعالم	قيم T	القيم الاحتمالية (T)
C_0	-12.65466	-7.170164	0.0000
lPy	0.593730	7.420193	0.0000
lPs	0.222724	3.233160	0.0030
lS	-0.212870	-6.443055	0.0000
lppc (-1)	0.516604	8.567722	0.0000

المصدر: نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews12.

تقييم نتائج النموذج المقدر للدالة اللورغاريتمية:

أولا: المعيار الاقتصادي:

١- إشارة معلمة الثابت موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

٢- إشارة معامل الدخل موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك لوجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك.

٣- إشارة معامل عدد السكان موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، لوجود علاقة طردية بين عدد السكان والاستهلاك.

٤- إشارة معامل التضخم موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، والتي تنص على وجود علاقة طردية بين التضخم والاستهلاك.

٥- إشارة معامل الادخار سالبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك.

المعيار الإحصائي:

وفقاً للمعيار الاحصائي، يلاحظ معنوية جميع معلمات النموذج، عند مستوى معنوية 5%، كما اتضح من نتائج التقدير في الجدول أعلاه.

قيمة F والتي تساوي (F=1085.767) تدل على أن النموذج معنوي ككل، أما بالنسبة ل R^2 والتي تساوي (R^2 = 0.993)، وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة 99.3%، أما النسبة المتبقية فترجع إلى أثر متغيرات لم يتضمنها النموذج، وبالنظر إلى قيمة Adjusted R-squared، والتي تأخذ في الحسبان درجات الحرية، ذات القيمة(99.22)، وهي قريبة جداً من قيمة R^2، أما قيمة اختبار داربن واتسون والتي تساوي (D.W = 1.596862)، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(٥- ١- ١) النتائج:

بعد دراسة دالة الاستهلاك، وبناء نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥- ٢٠٢٠) م، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية اتضح ما يلي:

١- من خلال البيانات نجد أن الدخل المتغير الأساس، بالإضافة إلى الادخار، ومن ثم المتغيرات الأخرى المتضمنة في النموذج، وهي التضخم وعدد السكان السعوديون، وحصة الفرد من الاستهلاك متباطئةً بفترة واحدة.

٢- البيانات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، سواءً عند استخدام الدالة الخطية، أو اللوغاريتمية، ولكن يلاحظ من نتائج الانحدار باستخدام المعادلة الخطية كما في الملحق (٧)، عدم معنوية معلمات كلاً من الثابت، وعدد السكان السعوديون، والتضخم، وحصة الفرد من الاستهلاك المتباطئة بفترة واحدة، بالإضافة إلى عدم مطابقة إشارة معلمة التضخم للنظرية الإحصائية، والتي من المفترض أن تكون موجبة، لذلك تم اعتماد نتائج الانحدار باستخدام الدالة اللوغاريتمية.

٣- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك ومتوسط الدخل، فبعد إجراء التحليل تبين وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل.

من خلال نتائج التقدير إشارة الدخل موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك ومتوسط الدخل.

٤- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والتضخم، فبعد إجراء التحليل تبين وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والتضخم.

من خلال نتائج التقدير إشارة التضخم موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (0.9190)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتدل على وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والتضخم.

٥- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وعدد السكان السعوديون، فبعد إجراء التحليل تبين وجود علاقة طردية بين الاستهلاك وعدد السكان السعوديون.

من خلال نتائج التقدير إشارة عدد السكان السعوديون موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (0.030)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وعدد السكان السعوديون.

٦- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وحصة الفرد من الاستهلاك المتباطئة بفترة واحدة، فبعد إجراء التحليل تبين وجود علاقة طردية بين الاستهلاك وحصة الفرد من الاستهلاك المتباطئة بفترة واحدة.

من خلال نتائج التقدير إشارة حصة الفرد من الاستهلاك المتباطئة بفترة واحدة موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وحصة الفرد من الاستهلاك المتباطئة بفترة واحدة.

٧- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار، فبعد إجراء التحليل تبين وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار.

من خلال نتائج التقدير إشارة الادخار سالبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار.

٨- بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) (0.9922)، وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

٩- اجتياز النموذج لأغلب معايير التقييم من الناحية الاقتصادية، فجميع الإشارات تتفق مع النظرية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، جميع معالم النموذج معنوية، ومن الناحية القياسية خلو النموذج من مشاكل القياس.

١٠- مقدرة النموذج على التنبؤ جيدة.

(٥- ١- ٢) التوصيات:

١- العمل على ترتيب الحاجات الأساسية لدى المستهلك السعودي وعدم المضاهاة أو المحاكاة.

٢- وضع برامج وسياسات من قبل الدولة لتساعد في ترشيد الاستهلاك العائلي.

٣- دقة النتائج تعتمد على دقة البيانات المستخدمة، لذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام، والتركيز على جمع البيانات وعرضها على الجهات المختصة؛ لمساعدة الدارسين في الحصول على البيانات الحقيقية بسهولة، والتي تساهم في الحصول على أفضل النتائج.

٤- زيادة البحوث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية وذلك بإضافة عدة متغيرات اقتصادية لمعرفة المزيد من العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي.

٥- تسخير وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الحديثة للعمل بتوعية المجتمع في نبذ الإسراف، وترشيد الاستهلاك العائلي، وتحفيز المجتمع السعودي بتوجيه الأموال نحو الادخار، ومن ثم الاستثمار.

٦- الحرص على الاستفادة من نتائج هذا البحث، وتوصياته؛ لوضع برامج تساعد على ترشيد الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية والوصول إلى أقوى محددات الاستهلاك العائلي.

المراجع العربية:

- البسام، خ.، والبسام، ت. (٢٠٢١). تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، ٣٥* (١): ٥١-٧٣.
- البسام، خ. ومنشور، ح. (٢٠٠٩). سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة من ١٩٧٥م إلى ٢٠٠٧م. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع*(٣): ١-٢٢.
- البنك المركزي السعودي. (٢٠٢٠م). *التقرير السنوي.*
- الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية. (٢٠٢٠). *دراسات*.الخطيب، ف. ودياب، ع. (٢٠١٥). *دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. دار خوارزم العلمية للنشر.
- بن ناجي، ص. (٢٠١٥). محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٢)م. *رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.*
- زين العابدين،إ.، أ.، إ. (٢٠٠٨). قياس دالة الاستهلاك فى السودان وأثر فترة الإبطاء للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧: دراسة قياسية. *رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.*
- ضيف الله، م.، لعبيدي، م.، وهشام، ل. (٢٠١٨). دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٦. *جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين، ٩* : ٦٠٧-٦٢٥.
- عبد، ح.، ع. (٢٠١٧). *الاقتصاد القياسي*. دار الأيام للنشر والتوزيع.
- علي، هـ.، إ. (٢٠١٤). محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان، في الفترة ١٩٧٢م إلى ٢٠١١م. *رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.*
- غيث، ح.، م.، أ. (٢٠١٦). محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين، دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٤م إلى ٢٠١٥م. *رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة.*
- نصر، ع.، م.، ع. (٢٠١٨). *الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)*. مؤسسة الزوايا العلمي.
- نعمة الله، إ. (٢٠٠٢). *مقدمة في الاقتصاد القياسي*. الإسكندرية مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- هلاوي، هـ.، م.، ع. (٢٠٠٨). محددات الاستهلاك في السودان خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥. *رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.*

- ويزة، ج. (٢٠١٣). استهلاك العائلات الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)م. *رسالة ماجستير، جامعة البويرة.*

المراجع الأجنبية:

- Keho, Y. (2019). Dynamic relationship between government spending and private consumption: Evidence from Cote d'Ivoire. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *9*(1): 197-202.